العدد (2613)
السنة العاشرة - السبت
(6) تشرين الأول 2012

طالبوا بإعادة النظر في لاتفاقية

متخصصون: بيع النفط بأسعار تفضيلية للأردن هدر للمال العام

□ بغداد / حسام السعدي

انتقد عدد من الخبراء والمتخصصين الاتفاقية المبرمة بين العراق والأردن بشأن النفط والتي تنص على تزويد المملكة بالنفط الخام العراقي بأسعار تفضيلية، واعتبرها بأنها ضياع لأموال عراقية ضخمة كان بالإمكان الاستفادة منها في حال بيع النفط للأردن على وفق الأسعار العالمية للبترول.

وقال عضو لجنة النزاهة في مجلس النواب عزيز العكيلي: إن بيع النفط للأردن بأسعار تفضيلية وعدم مراعاة الأسعار التي تحددها الأسواق العالمية يعني هدراً للمال العام ، مشيراً إلى أن الكميات المصدرة إزدادت إلى (١٥) ألف برميل نفط يومياً بعد أن كانت (١٠) آلاف.

وأوضح في تصريح لـ(المدى): لو تم حساب الكميات المصدرة يوميا للأردن مع فرق السعر عن الأسواق العالمية والبالغ (١٨) دولارا ليتبين ان هناك أموالا كبيرة تهدر، لافتاً إلى أن النظام السابق كان هو الآخر يبيع النفط للأردن بأسعار تفضيلية لكن ليس بنفس الكمية المصدرة حالياً للأردن.

وأشار إلى أن العراق الآن يمر بظروف استثنائية، أي أنه بحاجة إلى الأموال المتحققة من مبيعات النفط لأنه لا يوجد لديه بديل آخر غير النفط.

من جانبه، يرى الخبير النفطي سلام المرشدي أن تفضيل الأردن بأسعار نفطية تختلف عن الأسعار العالمية أمر غير صحيح ومضر للاقتصاد الوطني.

وقال المرشدي لـ(المدى): إن الاقتصاد الوطني اليوم معتمد بنسبة (٩٥٪) على الإيرادات المالية المتحققة من النفط فأي انخفاض بأسعار النفط المباعة من العراق سيولد إرباكاً في العملية الاقتصادية للبلد، والعراق يخشى دائماً هبوط أسعار النفط العالمية فكيف يرضى ببيع النفط إلى الأردن بأسعار منخفضة عن الأسعار العالمية وبنسبة (٣٠٪).

من جهته، دعا عضو لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب عواد العوادي، إلى ضرورة إعادة النظر بالاتفاقية المبرمة مع الأردن بخصوص بيع النفط إلى المملكة الأردنية لأنها ستنفع الجانب الأردني وستضر البلد، والشعب العراقي بحاجة ماسة للأموال المتحققة من النفط ولا يمكن التفريط بها.

وقال العوادي في تصريح صحفي: إن الاتفاقية المبرمة بين العراق والأردن بخصوص النفط والطاقة جاءت لتوطيد العلاقة الثنائية ما بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية مقابل تقديم المساعدات والتسهيلات وتخفيض أسعار النفط من قبل الحكومة العراقية مقابل لا شيء يمكن تقديمه من الحكومة الأردنية للعراق.

وأضاف: يجب إعادة النظر بهذه الاتفاقية من قبل الحكومة الاتحادية وإعادتها إلى مجلس النواب لكي يكون لدى لجنة النفط والطاقة رأي واضح ومهني بخصوص هذه الاتفاقية كونها لا تصب بالمصلحة العامة، لاسيما وان الأردن لديها مواقف غير ايجابية مع العراق، كالمعاملة السيئة للمواطنين العراقيين سواء في المطارات أو غيرها وكذلك هناك الكثير من الإرهابيين الذين ساهموا بقتل العراقيين مازالوا موجودين في الأراضي الأردنية.

ويذكر أن الحكومة العراقية قد وقّعت في وقت سابق اتفاقية التعاون المشترك مع الأردن بخصوص النفط والطاقة حيث تتضمن هذه الاتفاقية تصدير النفط الخام العراقي إلى الأردن بأسعار تفضيلية على أن يكون سعر البرميل الواحد بنسبة اقل من (٣٠٪) من سعر البرميل النفط الحالي الذي يباع في الأسواق العالمية، أي سيحدد بسعر (٧٠) دولارا للبرميل الواحد، بينما العراق يبيع نفطه إلى العالم بمئة دولار للبرميل الواحد.

وقال وزير الطاقة والثروة المعدنية في الحكومة الأردنية علاء البطاينة: إن "خصم أسعار النفط الذي يمنحه العراق للأردن يبلغ ١٨ دولارا للبرميل لكن مقدار هذا الخصم يتقلص إلى ٥ دولارات للبرميل بسبب ما يتحمله الجانب الأردني من تكاليف نقل وتأمين".

وأوضح البطاينة هذا الأمر في تصريحات صحفية تبعت توقيع مذكرة للتعاون النفطي مع العراق أمس.

ووقعت الأردن والعراق، أمس، مذكرة للتعاون في مجال النفط الخام والغاز الطبيعي من خلال لجنة عليا مشتركة تتابع بنود مذكرة التفاهم وتضع الحلول المناسبة للعقبات التي تواجه البرامج التنفيذية بين البلدين، وقعها وزير الطاقة والثروة المعدنية الاردني علاء البطاينة ووزير النفط العراقي عبد الكريم لعيبي.

واتفق الجانبان بموجب المذكرة على التعاون في مجال تزويد الأردن بحاجته من النفط الخام وبناء أنبوب لنقل النفط الخام من العراق إلى الأردن لتزويده بحاجته من مادة الغاز البترولي المسال وزيت الوقود الثقيل تبعا لتوفره، إضافة إلى تزويد الأردن بحاجته من الغاز الطبيعي وتصديره عبر الأردن وكذلك دراسة التراكيب الجيولوجية المشتركة بين الجانبين.

إلى ذلك؛ قال البطاينة: إن محددات فنية تعود إلى الناقل السابق للنفط العراقي حالت دون تسلم كامل كميات النفط والوقود الثقيل المتفق عليه خلال العام الماضي.

وبيّن أن نوعية الوقود الثقيل من العراق وعدم مناسبتها مصفاة البترول حالت دون تسلم ما يتجاوز الـ ٢٥ ٪ من الحصة المتفق عليها مع العراق بهذا الشأن؛ موضحا أن الوزارة تبحث حاليا بدائل مناسبة لذلك النوع وآليات نقل تحول دون أي تلاعب فيه.

كما أشار البطاينة إلى أن الكميات في حال وصولها كاملة وفقا لما هو متفق عليه بين البلدين لا تغطي سوى ٥٪ من حاجة المملكة اليومية ، مشيرا كذلك إلى أن مقدار استفادة الأردن من الخصم يقل في حال ارتفعت أسعار النفط عالميا.

وفي خصوص الاتفاقية الجديدة بين البلدين قال البطاينة إنها "ستشكل نقلة نوعية في إطار العلاقات الثنائية في البلدين الشقيقين لرفع مستوى التنسيق في مجالات الطاقة كافة".

من جهته، أكد وزير النفط العراقي عبد الكريم لعيبي أن الاتفاق يتضمن عدة بنود منها تصدير النفط عبر الأردن بكميات تصل إلى نحو مليون برميل يوميا.

وأوضح أن ذلك سيفيد الأردن من جهتين هما؛ حصوله على النفط الخام من دون تكاليف نقل؛ لأن الأنبوب الذي سيتم التصدير من خلاله سيضم خطا متفرعا إلى مصفاة البترول بالإضافة إلى استفادته من رسوم الترانزيت للكميات العابرة لأراضيه.

وفي هذا الخصوص قال الوزير العراقي "إن مشروع الأنبوب قطع خطوات مهمة وان بلاده بصدد استقطاب جهة استشارية للتنفيذ ،كما بين انه سيتم عقد مؤتمر لترويج المشروع".

وحول الخصم المقدم للأردن جدد لعيبي الإشارة إلى انه سيتم منح الأردن خصما يصل إلى ١٨ دولارا للبرميل عن السعر العالمي و٧٨ دولارا لطن الوقود الثقيل، وجرى الاتفاق بين البلدين على مد الأردن بـ١٠ آلاف برميل يوميا من النفط الخام ترتفع إلى ١٥ ألف برميل، لتتم زيادتها مستقبلا إلى ٣٠ ألف برميل، بالإضافة إلى ١٠٠٠ طن من الوقود الثقيل. وأشار إلى أن المعدل اليومي حاليا لتوريد النفط الخام يقارب الـ ١٢ ألف برميل، فيما يتم توريد الوقود الثقيل حاليا للأسباب الفنية.

أكثر من 179 مليار دينار حجم التداول الكلي في جلسات البورصة.. وزين العراق تعتزم دخولها

□ بغداد / قيس عيدان

كشف التقرير الصادر عن سوق العراق للرواق المالية والخاص بمؤشرات التداول للفصل الثالث من العام الحالي عن إجمالي الأسهم المتداولة لتصل إلى (١١٩,٧٤٢) مليار سهم، مرتفعا بنسبة (٧٦,٨٪) عن الفصل الثالث لعام ٢٠١١، والتي بلغت (٦٧,٧٢٩) مليار سهم، منخفضا بنسبة (٢٧,٣٪) عن الفصل الثاني لعام الحالي، كما بلغ حجم التداول (١٧٩,٥٩٤) مليار دينار، مرتفعا بنسبة (٥٩٪) عن الفصل الثالث لعام ٢٠١١، الذي بلغ (١١٢,٩٦٤) مليار دينار، ومنخفضا بنسبة (٢٥,١٪) عن الفصل الثاني البالغ (٢٣٩,٧٦٣) مليار دينار. التقرير أوضح أن العقود المنفذة بلغت (٣٠٨٥٨) عقداً، مرتفعاً بنسبة (٩,٤٪) عن الفصل الثالث لعام ٢٠١١ البالغ (٢٨٢٠٩) عقود، ومنخفضا بنسبة (١,٤٪) عن الفصل الثاني لعام ٢٠١٢ البالغ (٣٢٦٧٦) عقدا. فيما أغلق مؤشر السوق في آخر جلساته (١١٧,٤٩) نقطة، مرتفعا بنسبة (١,٢٪) عن إغلاق المؤشر في آخر جلسة من الفصل الثاني، الذي أغلق على (١١٦,٠٥) نقطة. وعن الأسهم المشتراة من قبل غير العراقيين أوضح التقرير أن (٢٠,٠٥١) مليار سهم قد تم شراؤها، مرتفعا بنسبة (٧٦,٦٪) عن الفصل الثالث لعام ٢٠١١ البالغ (١١,٣٥٦) مليار سهم، وبلغ عدد الأسهم المباعة من قبل غير العراقيين (٢٦,٦٨٥) مليار سهم، مرتفعا بنسبة (٧٦١,٩) البالغ (٣,٠٩٦) مليار سهم. التقرير أوضح أنه خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي قد نظمت (١٧٥) جلسة تداول بمعدل خمس جلسات أسبوعياً من يوم الأحد إلى الخميس من كل

أسبوع . ونظم السوق (٣٢) جلسة تداول إضافية للأوامر الخاصة، فيما تداول أسهم ٧٩ شركة من أصل ٨٤ شركة مدرجة ولا تزال (١٥) متوقفة عن التداول بقرار من هيئة الأوراق المالية. فيما بلغ عدد الأسهم المتداولة (٣٩١,٦٢٠) مليار سهم أي بمعدل (٢,٢٣٨) مليار سهم في الجلسة الواحدة، وبلغ حجم التداول (٦٠٧,٢٨٨) مليار دينار أي بمعدل (٣,٤٧٠) مليار دينار للجلسة الواحدة من خلال تنفيذ (٩٩٠٣٠) عقداً أي بمعدل (٥٥٦) عقدا للجلسة الواحدة.

في السياق ذاته، أعلنت شركة زين العراق عن عزمها دخول البورصة العراقية بحلول مطلع العام المقبل، فقد أعلن هشام أكبر نائب الرئيس التنفيذي ومدير التشغيل في زين العراق خلال مؤتمر بدبي: إن الشركة التابعة لزين الكويتية بحاجة لأن تتحول إلى شركة مساهمة استعدادا للطرح. وقال أكبر نأمل إجراء الطرح العام الأولي خلال الربع الأخير من هذا العام.. لكن التحول إلى شركة (مساهمة) يتطلب من زين العراق ومنافستيها اسياسيل التابعة لاتصالات قطر (كيوتل)، وكورك تليكوم التابعة لفرانس تليكوم بيع ربع أسهمها إلى المستثمرين من خلال طرح عام أولي وفقا لشرط تنظيمي ضمن رخصتها لتقديم خدمات الهاتف المحمول في العراق. لكن الشركات الثلاثة لم تلتزم بموعد نهائي في آب ٢٠١١ لإجراء الطرح، وفرض العراق عليها غرامات بسبب ذلك. وشرط إدراج أسهم شركات الهاتف المحمول في البورصة العراقية هو جزء من الجهود لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الشركات المملوكة للدولة. وسئل اكبر إن كانت زين العراق ستدرج أسهمها في سوق واحدة فقط بالعراق؟ فقال إن زين تدرس أيضا الإدراج في الأردن ولندن.

تحذيرات من تفشّي التصحّر في البلاد

□ بغداد / رافد صبار

تزايدت تحذيرات المتخصصين من تفشي ظاهرة التصحر في البلاد كونها إحدى المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي الذي يشهد ركوداً في جميع مفاصله على الرغم من المبادرات التي أطلقتها الحكومة.

وقال الخبير الزراعي عبد الحسين الحكيم في تصريح لـ (المدى): إن الأسباب الرئيسية التي تزيد من ظاهرة التصحر هي عدم وجود غطاء للصحراء، فضلاً عن قلة تخصيص المياه التي من شأنها أن تعالج موضوع التصحر، موضحاً أن تقليص الموارد المائية للأراضي الزراعية يسهم في جعل الأخيرة معرضة للجفاف، لافتاً إلى أن الغبار هو الآخر يسهم في تصحر الأراضي .

وأضاف الحكيم: إن عدم استغلال الأراضي الخضراء بالشكل الأمثل بالإضافة إلى الرعي الجائر الذي يمارسه البعض يجعل من مشكلة التصحر تستفحل في القطاع الزراعي، مبيناً أن المشكلة تقف عقبة أمام النمو الزراعي وأيضا تساعد في صناعة الغبار الذي يؤدي إلى ضرر في صحة الإنسان.

وتابع: بالرغم من وجود مديرية عامة تقوم بمكافحة ظاهرة التصحر الا ان حجم المشكلة كبير جدا لا يعالج فقط ببرامج هذه الهيئة. وكان قد أعلن رئيس لجنة مكافحة التصحر في مجلس الوزراء ورئيس هيئة المستشارين ثامر الغضبان: "أن اللجنة أنهت التقرير الخاص بالحد من هذه الظاهرة في العراق".

وقال الغضبان في تصريح صحفي: إن التقرير سيعرض على أعضاء اللجنة من الوزراء والوكلاء والمتخصصين بهذا الشأن لغرض مناقشته. ورفض الغضبان التحدث عن تفاصيل هذا التقرير، مكتفياً بالقول: " أن اللجنة كانت قد وضعت من خلال اجتماعاتها الحلول التي من الممكن أن تفعل في البلد لعلاج هذه الظاهرة". وكانت أمانة بغداد قد أعلنت استكمال المرحلة الأولى من مشروع إنشاء الحزام الأخضر حول مدينة بغداد ضمن خطتها لمكافحة ظاهرة التصحر. وقال الوكيل البلدي للأمانة نعيم عبعوب الكعبي في تصريح سابق "إن هذه المرحلة التي ستنفذ بالتعاون مع وزارتي البيئة والزراعة، تشمل إعداد التصاميم والدراسات لهذا الحزام الذي يبلغ طوله ١٩ كيلو متراً، مشيراً إلى وجود خطة خلال العام المقبل تتلخص بطرح غطاء لغرض زرع مناطق حول مدينة بغداد، وبالتالي الحد من عملية زحف الكثبان الرملية في العاصمة.

حركة السوق

اسعار المواد الغذائية

لحم عراقي	١٤,٠٠ الف دينار
دجاج مستورد	٤٠٠٠ آلاف دينار
برتقال	١٠٠٠ الف دينار
موز	١٠٠٠ الف دينار
تفاح	١٠٠٠ الف دينار
عنب	١,٥٠٠ الف دينار
تمر رطب	٢٠٠٠ الف دينار
بطاطة	٢٠٠٠ الف دينار
طماطة	٧٥٠ الف دينار

اسعار المواد الانشائية

طابوق	٧٥٠ الف دينار
سمنت	١٥٠ الف دينار
حديد تسليح	٨٥٠ الف طن
سمنت أبيض	١٨٠ الف دينار

اسعار العملات

الدولار	١١٢٤	ديناراً

اسعار النفط

خام برنت	١١٣	دولاراً
الخام الامريكي	٩٦,١٥	دولاراً